هل يدفع الانقلاب الفاشل ولد الطايع الى مزيد من الديموقراطية أم الى الارتماء في أحضان العسكر؟

محمد السالك ولد إبراهيم *

جندي موريتاني يقبل صورة ولد الطايع عقب فشل المحاولة الانقلابية.

■ لعل من المفيد في إطار تتبع السياق العام للمحاولة الانقلابية الفاشلة التي وقعت في موريتانيا في الثامن من الشهر الجاري، الإشارة الى جملة من الملاحظات والاستنتاجات الأولية التي تشكل مفارقات مثيرة، منها:

– ان المحاولة جاءت بعد شهرين فقط على سقوط بغداد، ونفذها لواء المدرعات المتمركز على جانب الطريق الرئيس الفاصل بين بلديتي عرفات والميناء في نواكشوط اللتين تهيمن المعارضة على مجلسيهما البلديين. ومن اللافت أن هذا اللواء يتشكل في غالبيته العظمى من دبابات روسية الصنع أرسلتها الحكومة العراقية السابقة الى الحكومة الموريتانية لمساعدتها إبان اندلاع النزاع عام ١٩٨٩ بين موريتانيا والسنغال المجاورة.

– أعادت المحاولة طرح معضلة مزمنة تتمثل في تسييس الجيش الموريتاني. اذ تمت على أيدي مجموعة من الضباط محسوبين على التيار الناصري /القذافي على رغم ان الأنظمة الموريتانية المتعاقبة بما في ذلك حكم الرئيس معاوية ولد الطايع، الذي وصل الى السلطة في انقلاب عسكري سنة ١٩٨٤، نفذت سلسلة من التصفيات ضد الحركات السياسية داخل الجيش، شملت ضباطاً محسوبين على حركة «التحالف من أجل موريتانيا ديموقراطية» سنة ١٩٨١ وضباطاً محسوبين على حزب البعث سنة ١٩٨٨ ثم ضباطاً من الزنوج محسوبين على «حركة قوات تحرير الأفارقة الموريتانيين» سنة ١٩٨٩، وهو ما نجم عنه اختلال جوهري في موازين القوى السياسية داخل الجيش نفسه، فأدى غياب البعثيين الى تعاظم دور الزنوج داخل الجيش، كما أدى غياب البعثيين والزنوج معاً الى تعاظم دور الناصريين و«القذافيين».

– وقعت المحاولة بعد مرور نحو شهر على اعتقال الحكومة ناشطين بعثيين وإسلاميين ومحاكمتهم على خلفية المساهمة في محاربة «الإرهاب الدولي» ومكافحة التنظيمات الإسلامية المتطرفة، خصوصاً بعد التفجيرات التي استهدفت كلاً من الرياض والدار البيضاء.

– لم تأت المحاولة، عكساً لكل التوقعات، من التنظيمات المدنية الموريتانية المعارضة صراحة أو المتململة ضمناً، سواء منها الموجودة في الداخل أو الخارج، بل جاءت من داخل المؤسسة العسكرية العتيدة وخطط لها ونفذها ضباط إما في الخدمة أو غادروها قبل وقت قصير.

– فاجأت المحاولة الانقلابية الحكومة الموريتانية بأجهزتها الأمنية المدنية والعسكرية وحزبها الحاكم وحلفائها الدوليين التقليديين مثل فرنسا والولايات المتحدة وإسرائيل والأحزاب والحركات والتنظيمات السياسية وهيئات المجتمع المدني.

– حطمت المحاولة الفاشلة رقماً قياسياً في استخدام العنف والدموية وسيلة للوصول الى السلطة من خلال تحطيم الحاجز النفسي والثقافي النابع من الخلفية الإسلامية للشخصية الموريتانية المعروفة تاريخياً بأنها شديدة التمسك بالتدين والمحافظة والتسامح. وكرست هذه الأزمة سقفاً جديداً لتشجيع المزيد من العنف المسلح وثقافة العنف في المجتمع وما لذلك من تداعيات وانعكاسات سلبية على حاضر البلاد ومستقبلها.

– عكست واقع التقصير واللامبالاة الذي طبع أداء مختلف أجهزة الحكومة والدولة سواء في ما يتعلق برصد أو تتبع المحاولة الانقلابية قبل وقوعها أو في ما يتعلق بتعبئة أو تنظيم جهود التصدي وإدارة الأزمة التي بدت للمراقبين ضعيفة ومبعثرة، خصوصاً في الساعات الـ١٢ الأولى من العملية، بالمقارنة مع الصلاحيات والإمكانات المتاحة للدولة.

– أعادت البلاد الى المربع الأول بإرجاعها الى مسلسل الانقلابات العسكرية بعد مرور نحو ٢٠ عاماً على آخر انقلاب عسكري وقع سنة ١٩٨٤ وجاء بالعقيد معاوية ولد الطايع الى السلطة، وبعد نحو ١٧ عاماً على تدشين تجربة الانفتاح السياسي والمسار الديموقراطي التي دخلتها موريتانيا من خلال تنظيم انتخابات تعددية للمجالس البلدية سنة ١٩٨٦ ثم تطورت الى ترتيب استفتاء شعبي عام على دستور للبلاد سنة ١٩٩١ أرسى أسس ديموقراطية الحكم والتعددية الحزبية والمدنية وحرية الصحافة وتكلل بتنظيم انتخابات حرة رئاسية ثم برلمانية.

– أعادت من جديد طرح إشكالية شرعية الوصول الى السلطة وتداولها بعدما ساد الاعتقاد في صفوف بعض النخب الموريتانية بأن موريتانيا أقلعت فعلياً نحو مشروع دولة للقانون وأن وجود آلية لديموقراطية الحكم وتوافر الحد الأدنى من الحرية والتعددية الحزبية والمدنية والصحافية حسماً نهائياً موضوع التغيير السياسي لمصلحة الخيار الديموقراطي المدني بما يضمن استتباب السلم الاجتماعي ويحقق التنمية.

السيناريوات المحتملة

ومع إفشال المحاولة الانقلابية واستعادة ولد الطايع وحكومته مقاليد السلطة السياسية، يمكن تمييز ثلاثة سيناريوات محتملة للتطورات السياسية والعسكرية لمرحلة ما بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة، تعتمد كلها على معطى رئيسي أساسي هو مدى اقتناع الرئيس ولد الطايع واستعداده لإجراء تغييرات وإصلاحات ضرورية للتعامل مع الموقف الجديد الناجم عن المحاولة الانقلابية الفاشلة وتداعياتها على مختلف الصعد. وهذه السيناريوات هي:

● إما أن يخرج ولد الطايع من هذه المحاولة منهكاً وقلقاً على ما يؤدي به الى الارتماء في أحضان العسكر من خلال تجديد التعاقد الأدبي والسياسي من موقف ضعف مع المؤسسة العسكرية لتأمين حمايته واستمرار حكمه. وفي هذه الحال ستشهد البلاد جملة من التغييرات يمكن التماس ملامحها كالآتي:

– تعاظم غير محدود للأدوار السياسية والأمنية للضباط العسكريين، خصوصاً المشاركين الرئيسين في عملية التصدي للمحاولة الانقلابية.

– إعادة تمحور الحياة السياسية حول العسكر من خلال إحياء هيئة عسكرية تعود الى مرحلة ما قبل الديموقراطية مثل «اللجنة الدائمة للجنة العسكرية للخلاص الوطني» أو إنشاء مجلس عسكري دائم جديد، تعهد إليه الوصاية على تسيير أمور الحكم في موريتانيا.

– دخول ضباط عسكريين الى الحكومة المدنية لتسلم حقائب وزارية محورية مثل الدفاع والداخلية، إلخ...

– تهميش أدوار الحكومة والهيئات المدنية الرسمية مثل البرلمان بغرفتيه والمجالس البلدية المنتخبة.

– تقهقر الأدوار المدنية – المحدودة أصلاً – للتنظيمات المدنية الأهلية مثل الأحزاب السياسية والنقابات والصحف المستقلة والمنظمات غير الحكومية إلخ...

– إعادة تنظيم الأجهزة الأمنية الموجودة واستحداث أجهزة جديدة تهيمن عليها المؤسسة العسكرية.

● أن يخرج الرئيس ولد الطايع من هذه المحاولة متماسكاً وحازماً ويستجمع كامل شجاعته لاستعادة زمام المبادرة بما يضمن التحليل الجاد والموضوعي لفهم حقيقة الموقف وتداعياته لاستخلاص الدروس والخروج بالاستنتاجات المفيدة وتقويم جدي للموقف الراهن وبالتالي اختيار الحلول الضرورية لمعالجته جذرياً. وفي هذه الحال ستشهد البلاد جملة من التغييرات يمكن التماس ملامحها الأساسية كالآتي:

– إجراء استفتاء شعبي على مراجعة الدستور لإدخال بعض التحسينات الدستورية عليه مثل تحديد سقف أقصى لإعادة انتخاب رئيس الجمهورية بولايتين والترخيص لبعض الأحزاب الإسلامية غير المتطرفة للمشاركة في اللعبة الديموقراطية والإعداد لمراجعة السياسة الخارجية لموريتانيا على أسس اكثر ديموقراطية في التعامل مع المعطيات المعقدة للعلاقات الدولية ومقتضياتها.

– إعادة هيكلة الأجهزة الحكومية والإدارية للدولة بما يضمن إصلاح القطاعين المدني والعسكري ومؤسساتهما عبر إعادة تحديد الوظائف ورسم الأدوار والصلاحيات والمسؤوليات وإدخال آليات فاعلة للمتابعة والمراقبة المستمرة والحرص على حسن اختيار الرجال والنساء الأكفاء والسهر على التطبيق الفعلي لمبدأ العقاب والثواب.

– تفعيل الحياة الديموقراطية وتطوير ثقافة الديموقراطية من خلال تعميق شفافية الانتخابات المقبلة وضمان حياد الحكومة والإدارة والكف عن حل الأحزاب السياسية ومصادرة الصحف الحرة وخلع المنتخبين لمجرد اتهامات وبواسطة مساطر إجرائية بسيطة وتشجيع وسائل الإعلام الرسمي على الاهتمام بالحوار والمناقشة والمناظرة العلنية حول القضايا والإشكاليات المطروحة على الساحة الوطنية والدولية ودعم هيئات أو تنظيمات المجتمع المدني مثل النقابات والمنظمات غير الحكومية والصحافة الحرة.

– إصلاح قطاع العدالة والحرص على استقلاليته وفصله الفعلي عن جهاز الحكومة وهيمنة الادعاء العام عليه وإعادة تفعيل دور القضاء والمحاكم.

– إعادة الاعتبار الى اهمية التواصل والإعلام الحر في عالم اليوم والمبادرة بإصلاح قطاع الإعلام الرسمي المرئي والمسموع وعصرنة الاستراتيجية الإعلامية للحكومة وتحديد الوظيفة التواصلية الجديدة لوسائل الإعلام في ظل سيادة الديموقراطية ودولة القانون وسن القوانين لحرية إقامة مؤسسات خاصة وضمان استقلاليتها.

– تحسين معايير اختيار الموظفين والمسؤولين الكبار في الحكومة والأجهزة الإدارية والمؤسسات، بما يضمن الحد من الفساد وتوخي النزاهة الأخلاقية والكفاية المهنية والابتعاد من منطق المحاباة والمجاملة في تعيين المسؤولين عن تسيير المرافق العامة.

● أن يخرج الرئيس ولد الطايع من هذه المحاولة الانقلابية حائراً وخائفاً على المستويين الشخصي والوظيفي، وبالتالي عاجزاً عن فهم وإدراك متغيرات الموقف الجديد ومقتضياته الأساسية من جهة ومستسلماً للتداعي الحر لمجريات الأحداث والتطورات من دون تدخل فعلي جوهري وحاسم من جهة أخرى. وفي هذه الحال ستشهد البلاد جملة من التغييرات يمكن التماس ملامحها الأساسية كالآتي:

– سيطرة أجواء التردد والميوعة والارتجال على الإجراءات المراد بها التصدي لمعالجة الموقف واللجوء الى أنصاف الحلول.

– الاكتفاء بإدخال بعض التغييرات السطحية والتحسينات الشكلية التي لا تمس جوهر التراكمات والمشكلات التي قادت الى الوضع الراهن ولا تؤثر إيجاباً في تلافي التداعيات الناجمة عنه.

– عدم تعريض المسؤولين في أجهزة الحكومة والإدارة المدنية والعسكرية وكذلك الحزب الحاكم للمساءلة الرسمية والشعبية والإعلامية والتقصي عن التقصير القاتل والعجز شبه المطلق لغالبية هؤلاء المسؤولين عن اكتشاف المحاولة الانقلابية من ثم التصدي لها.

– استمرار أساليب المناورة والمجاملة التي نجحت في اتباعها حتى الآن لوبيات الفساد المتغلغلة والمتصارعة داخل أجنحة الحكومة والحزب الحاكم لضمان استمرار سيطرتها على الأمور وإقصاء أو تهميش كل الأفكار والمبادرات الجدية الهادفة الى تحقيق الإصلاح والتنمية الشاملة والعدالة والسلم الاجتماعي.

بعد أقل من أسبوعين على المحاولة الانقلابية الفاشلة لم تتضح بعد المعطيات الأساسية حول هذه الأزمة، ولا تسمح المؤشرات المتاحة بالتكهن بالمسارات المقبلة للأحداث، وأي من السيناريوات سيتحقق. وربما توضح الأسابيع أو الأشهر القليلة المقبلة أي مسار ستتخذه الأوضاع. وفي انتظار ذلك، فإن الثابت أن موريتانيا عاشت يومي الثامن والتاسع من حزيران (يونيو) الجاري هزة عنيفة يصعب جدياً التنبؤ بانعكاساتها على مستقبل البلاد، وهي من العنف الى درجة ان البعض وصفها، بحق، بأنها ١١ أيلول (سبتمبر) موريتاني.

* باحث موريتاني في العلاقات الدولية.

مشاهدات ناشطة سلام ايطالية في الأراضي الفلسطينية: ها أنذا أدخل القدس التي كثيراً ما رأيتها في عيون أطفال المخيمات

ماورا غوالكو *

■ في مطار روما كنا ندرك إنها لن تكون رحلة عادية. كنا وفداً إيطالياً من «الجمعيات المحلية من أجل السلام» في رحلة إلى الأراضي الفلسطينية. طالت نقاشاتنا حول ما الذي علينا أن نقوله في مطار تل أبيب. سنقول: «لن ندخل الأراضي المحتلة. سنمضي الأيام الخمسة في القدس فقط».

كنت لا أزال أفكر في الأسئلة التي ستطرح عليّ حين حطت الطائرة فجأة في قبرص وصعد إليها عناصر من الأمن الإسرائيلي. لماذا؟ دول عدة في حال حرب ولكنها لا تلجأ أبداً الى هذا الإجراء. إذا كانت إسرائيل تقر حقاً انها في حال حرب فلماذا لا تعامل الأسرى في معتقلاتها وفق شروط اتفاقية جنيف الدولية؟

كانت تلك زيارتي الأولى الى هذا البلد. زرت منطقة الشرق الأوسط مراراً، خصوصاً سورية والأردن والعراق ولبنان. لم أخضع أبداً للاستجواب الذي خضعت له في مطار تل أبيب. كنا تحت رحمة فتيات الجمارك الصغيرات يمطرننا بالأسئلة بأسلوب لئيم ويجعلننا ننتظر غيابهن الطويل للتأكد مما نقوله. لم تكن الاستجوابات لتنتهي ولا مكاتب التفتيش، وكثرت الأسئلة حين مررت بنقطة التدقيق في جواز المرور. تغير لون وجه المفتشة حين وقعت عينها على ختم الجمارك العراقية: «ذهبت الى العراق؟»، سألتني بدهشة كادت تخنقها. «لماذا؟». أجبت بانني صحافية. ومن دون أن تسمع كرّت سبحة أسئلتها: هل لك أصدقاء هناك؟ هل تدعمين النظام العراقي (السابق)؟... لم أعد أذكر عشرات الأسئلة التي طرحت عليّ. أذكر فقط انني لم أكن أتلفظ سوى بكلمة «كلا».

خوف كبير اعتراني في تل أبيب. شعور قوي غمرني بأن عليّ أن أهرب من هذه المدينة. في القدس التي طالما كنت أنتظر أن أراها، تذكرت الأطفال الذين رأيتهم في مخيمات صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة في لبنان. تذكرت السحر الذي كان يلمع في عيونهم وهم يحدثونني عن القدس. ها أنا أدخلها وهم يحلمون بها.

وصلت الى الفندق ونمت طويلاً. ينتظرني أسبوع صعب جداً. في اليوم التالي بدأت «معركة» مع السلطات الإسرائيلية خضناها عبر القنصلية الإيطالية لنصطحب الى ايطاليا ١١ طفلاً يعانون من أمراض القلب، وهم في أشد الحاجة للخضوع لعلاج أو عمليات. كنا مصممين ألا نعود إلا بصحبة هؤلاء الأطفال. ذهبنا الى نابلس حيث يعيشون وزرنا المستشفى الذي تابع حالاتهم.

كل ما سمعته وقرأته عن حواجز التفتيش الإسرائيلية لا يوازي ما شاهدته. مسنون ورجال ونساء وأطفال في طابور طويل في انتظار السماح لهم بالتوجه الى القدس. في عيونهم نظرة حائرة. نظراتهم لا تُنسى ويمكن وضع «طابور» طويل من الكلمات لوصفها: تعبة، منهارة، مهانة، ضعيفة، خائبة...

كان الجنود يقفون بكل غطرسة رافعين بنادقهم في وجوه الناس. أنزلونا من الحافلة. أخذوا أكياسنا ودققوا في جوازات السفر، وبعد انتظار طويل انطلقنا الى نابلس. على مدخل المدينة وجّه جندي إسرائيلي من على برج دبابته أمراً الينا بأن نعود أدراجنا، فمنع التجول مفروض على المدينة. وجه مدفع الدبابة نحونا... فعدنا أدراجنا بحثاً عن طريق فرعي نصل من خلاله الى البلدية التي كان أعضاؤها في انتظارنا. كل الطرق مقطوعة. غادرنا الحافلة وتوجهنا الى البلدية سيراً على الأقدام. الاستقبال كان حاراً. شفاه مستقبلينا كانت تبتسم لنا وعيونهم تعكس الحزن الذي يعيشونه. دعينا الى الغداء وقدم لنا ما يكن أن تقدمه مدينة مدمرة اقتصادياً.

«العمليات العسكرية الإسرائيلية عنيفة جداً، وتحول دون تحقيق السلام»، قال أحد الأعضاء. «منذ اندلاع الانتفاضة الثانية قتل ٢٠٦٠ فلسطينياً، ٧٠ في المئة منهم من المدنيين و٢٠ في المئة من الأطفال. نعيش على وقع فرض منع التجول والموت وتدمير البيوت وإقفال المدارس والمحال التجارية. الوضع الاقتصادي سيئ جداً. البطالة طالت ٧٠ في المئة من القوى العاملة. كيف نعيش في ظل ظروف بهذه القساوة؟ أولادنا يولدون عند حواجز التفتيش أو يموتون قربها... نعيش حال يأس وفقدان الأمل ونشعر بأننا عاجزون... لكننا لا نزال نعتقد أن الحوار الوسيلة الوحيدة لنبقى أحياء».

الى رام الله، محطتنا التالية. توقفنا طبعاً عند حاجز قلندية... يستحيل المرور عبره في السيارة. انتظرنا في صف طويل وسط الحواجز الحديد. وكنت كلما اقتربت أكثر من الجنود الإسرائيليين شعرت بالاختناق. خفت كثيراً. لم أعرف ما الذي سأقوله لهم إذا سألوا عن سبب مجيئي الى رام الله.

في رام الله كان بعض المحال لا يزال يفتح أبوابه. ارتحت لرؤية صيدليات لم تُقفل. أصدقاؤنا الفلسطينيون قالوا لنا إن الوضع في رام الله أفضل منه في نابلس وغزة.

في اليوم التالي زرت القدس. القدس الشرقية، أي الجزء العربي من المدينة.

لم تتوقف اتصالاتنا مع القنصلية الإيطالية، فالسلطات الإسرائيلية كانت تضع العراقيل لتحول دون اصطحابنا الأطفال المرضى الى ايطاليا. في الوقت نفسه لم تتوقف لقاءاتنا مع رؤساء البلديات. كان برنامج الزيارة مكثفاً، لكن ساعات طويلة من الانتظار كان علينا قضاؤها على حواجز التفتيش الإسرائيلية، وفي كل مرة كنا نُسأل عن جوازات المرور، ونجبر على النزول من الحافلة، ويتم تفتيشنا من قبل جنود نجحوا في إشعارنا انهم متعجرفون.

البؤس الأكبر شاهدته في مدينة الخليل حيث ألف جندي اسرائيلي لحماية ٤٠٠ مستوطن يقيمون بين أكثر من ١٠٠ ألف من السكان الفلسطينيين. منع التجول المفروض منذ أكثر من ٤٠٠ يوم جمد الحياة الاقتصادية فيها ودمر البنى التحتية وأدى إقفال المدارس وزاد من نسبة الفقر. رُفع منع التجول بعد الظهر فنصحنا السكان بمغادرة المدينة بسرعة، اذ سيُعاد فرضه في ساعات الليل الأولى.

مساء في الفندق خيم الصمت على أعضاء الوفد. كان كل منا شارداً يفكر في السكان الذين تركناهم سجناء بيوتهم الفقيرة. الشعور بأن شبحاً مخيفاً يسيطر على المدينة القديمة لم يفارقني. لا حياة في شوارعها. الأحياء الوحيدون هم الجنود الإسرائيليون والمستوطنون المسلحون الذين يعيثون في شوارع المدينة. تذكرت حديث رئيس البلدية مصطفى النتشه: «عندما يشكّون في أمر صغير يدمرون كل شيء. لم نطالب بكل الأرض الفلسطينية، نطلب فقط أن تطبق قرارات الأمم المتحدة».

مر أسبوع ومشكلة الأطفال لم تحل. كان علينا أن نحصل لهم على إذن مرور لينتقلوا من غزة والضفة الغربية الى القدس، ثم إذن يسمح لهم بموجبه بالسفر عبر مطار تل أبيب. كثرت اعتراضات السلطات الإسرائيلية، ووضعت العراقيل، ولم تأخذ في الاعتبار وضع الأطفال الصحي وحاجتهم الملحة للخضوع لعمليات جراحية. فكرنا في السفر عبر الأردن لتسهيل مرور هؤلاء الأطفال لكننا لم نكن نملك تصريحاً بذلك. سدت كل الاحتمالات، وبعد محادثات ومطالبات كثيرة سمح لنا الاسرائيليون باصطحاب طفل واحد، ولحق بنا الأطفال الآخرون بعد ٢٠ يوماً.

أخيراً عاد الأطفال إلى ديارهم بعدما خضعوا لعمليات معقدة، لكن المؤكد إنهم لا يعيشون الظروف الصحية الملائمة... هل هم في حالة جيدة؟ وهل لا يزال لهذا السؤال أي معنى في أرض فلسطين الشهيدة؟

* صحافية ايطالية.

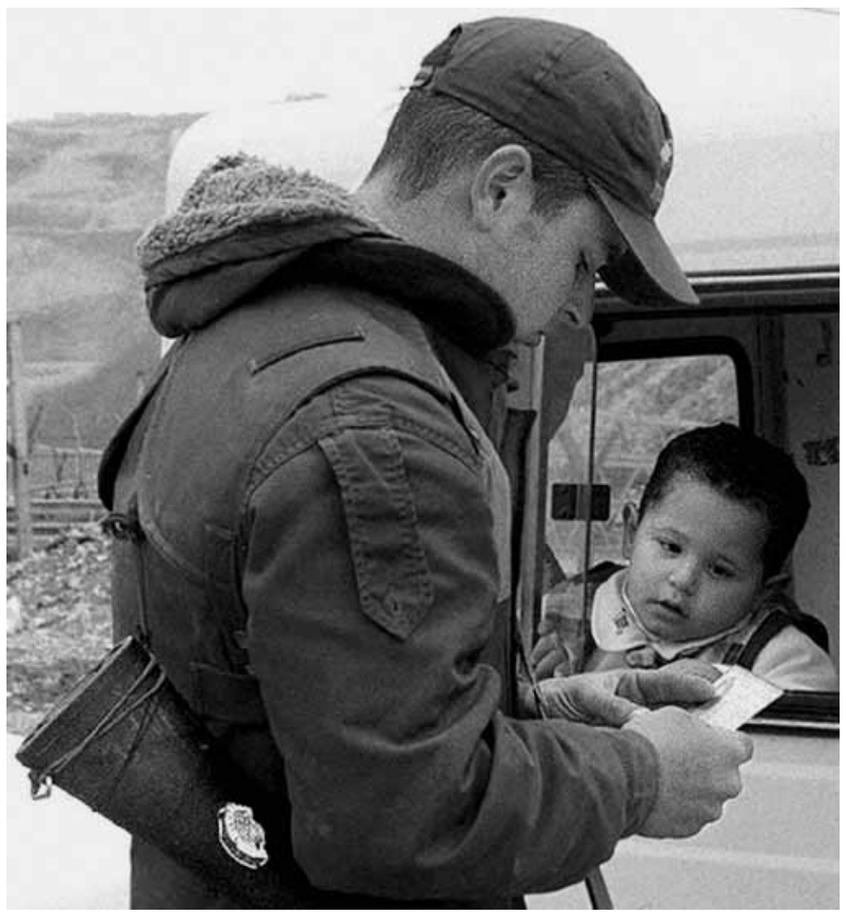
حواجز اسرائيلية لا تفرق بين الأعمار.

من صنوف الاذلال ضد الفلسطينيين.